

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٠٣

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد أدريان كوسمين فيريتا..... (رومانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-10071(A)



\* 1 7 1 0 0 7 1 \*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٠٣ لمؤتمر نزع السلاح.

مرحباً بكم جميعاً في الجلسة العامة الثانية من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧. وأرجو أن تسمحوا لي أولاً أن أتمنى عاماً قمرياً سعيداً لجميع الذين يحتفلون بهذه المناسبة.

أنوي اليوم، كما ذكرت في اجتماع الأمس لرؤساء دورة المؤتمر لعام ٢٠١٧ ولمنسقي المجموعات الإقليمية، إعطاء الكلمة أولاً للبلدان التي ترغب في الإدلاء ببيان عام. كما أتطلع إلى استلام تعليقاتكم على النهج الذي بينته لكم الأسبوع الفائت والذي أطلعتم عليه في الورقة غير الرسمية التي أعدها وفدي. وأتمنى أن يتسم النقاش بالوضوح والصراحة، وأن يمكننا من أن نكون عمليين بأسرع ما يمكن.

وقبل أن نشرع في تناول البند التالي من بنود عملنا لهذا اليوم، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بزميل جديد تقلد مسؤولياته بصفته ممثل حكومته لدى المؤتمر: سعادة السيد نوبوشيحي تاكاميزاوا، الممثل الدائم لليابان.

وقبل الخوض في النقاش، هناك بعض المسائل التي ينبغي لنا أن نعالجها. لقد اعتمدنا في الأسبوع الماضي جدول أعمالنا لدورة عام ٢٠١٧. وصدر بوصفه الوثيقة CD/2085. ووجهنا الدعوة أيضاً إلى ٢٧ دولة لكي تشارك في أعمال المؤتمر بصفقتها دولاً غير أعضاء، وذلك عملاً بالمواد من ٣٢ إلى ٣٦ من نظامنا الداخلي. وقد وردتنا، منذ انعقاد جلستنا العامة الأخيرة، طلبات من أربعة وفود ترغب في المشاركة في أعمالنا بصفة دول غير أعضاء. وتشمل القائمة الموجودة أمامكم في الوثيقة CD/WP.598/Add.1، جميع الطلبات الواردة حتى الساعة الثالثة مساءً يوم أمس، الاثنين ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. أما الطلبات الواردة بعد صدور الوثيقة فسينظر فيها خلال الجلسة العامة المقبلة.

هل تودون إبداء أي تعليقات على هذه الطلبات؟

وهل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام

الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي بتعليق الجلسة فترة قصيرة ريثما يُتاح لممثلي

الدول غير الأعضاء التي دُعيت للتو للمشاركة في أعمال المؤتمر الجلوس على المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة. والآن أود الانتقال إلى قائمة

المتكلمين لهذا اليوم. وقد طلبت الوفود التالية أخذ الكلمة: اليابان، وشيلي، ومالطة، باسم الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وبلجيكا، وبلغاريا، والنرويج، وفرنسا، وإيطاليا.

وأعطي الكلمة الآن للسفير نوبوشيحي تاكاميزاوا، ممثل اليابان.

**السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً السيد الرئيس على إعطائي الكلمة وأيضاً على الترحيب الحار بي في هذه الهيئة الموقرة. وإنني أتطلع إلى العمل معكم ومع سائر الممثلين الموقرين في هذه القاعة.

واسمحوا لي في البداية، سعادة السفير فيریتا، بأن أهنئكم بتوليكم منصب الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧. وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاوني معكم إلى أقصى حد خلال ولايتكم.

السيد الرئيس، ظلت اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى القصف النووي أثناء الحرب، حريصة على تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من خلال تدابير واقعية وعملية من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أود الترحيب بمبادراتكم لتنشيط المؤتمر والمضي به قدماً. وسيتيح لنا اقتراحكم، الداعي إلى إنشاء فريق عامل رسمي وأفرقته الفرعية، إجراء مناقشات موضوعية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد أن هذه المناقشات في الفريق العامل ينبغي أن تجري على نحو يقودنا إلى مفاوضات مستقبلية.

السيد الرئيس، يواجه المؤتمر تحديات كبيرة بسبب الجمود الذي استمر لعقدين من الزمن. ولن يدخر وفدي جهداً للعمل عن كثب معك ومع الوفود الأخرى لتكون دورة العام ٢٠١٧ دورة منتجة في مؤتمر نزع السلاح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الآن الكلمة لممثلة شيلي، السفيرة مارتا موراس.

**السيدة موراس (شيلي) (تكلمت بالإسبانية):** السيد الرئيس، في البداية أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم التوفيق.

إن تنشيط العمل في هذه الهيئة المتعددة الأطراف يظل هدفنا المشترك، وهو هدف سعينا منذ أمد بعيد لبلوغه على الرغم من عدم قدرتنا على بلورة الأفكار المثيرة المقترحة في اجتماعنا الأخير، ومن واجبنا مواصلة العمل معاً وعدم الاستسلام لمثل هذا المأزق المؤسف وغير المقبول. وفي هذا الصدد، تقدر شيلي وتؤيد الاقتراح الذي عممتموه في الدورة الحالية، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بإنشاء فريق عامل لوضع برنامج لإحراز تقدم ملموس بشأن شتى التحديات التي يواجهها المؤتمر.

فنحن، بصفتنا أعضاء هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، ينبغي علينا - دون شك - الدخول في مناقشات موضوعية حول المواضيع المختلفة، ولكن ينبغي في الوقت نفسه ألا نغفل ولايتنا المتمثلة في التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح المتعدد الأطراف.

وهذا العام، يحدونا الأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم في مجالات مختلفة في نزع السلاح المتعدد الأطراف. وعلى وجه الخصوص، نرحب ببدء عمل الفريق التحضيري في آذار/مارس للنظر في نص المعاهدة المقبلة بشأن حظر المواد الانشطارية. ونأمل أن يمضي هذا الفريق قدماً في تحديد العناصر الرئيسية لهذا الصك الدولي.

ونلاحظ أيضاً مع الاهتمام أن هذا العام يمثل بداية الدورة التحضيرية للمؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي. وترحب شيلي باجتماع اللجنة التحضيرية في فيينا برئاسة السفير هينك كور فان دير كواست من هولندا. وتقدر شيلي، على وجه الخصوص، نهج هولندا الجاد والاستباقي، وستستضيف حلقة عمل إقليمية في آذار/مارس بهدف تشجيع المناقشة وسط الخبراء من منطقتنا بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه المعاهدة.

ومن الأهمية بمكان إشراك جميع الدول الأطراف في المعاهدة في هذه المناقشات من بداية دورة الاستعراض للتأكد من أن المؤتمر الاستعراضي في ٢٠٢٠ سيكون أكثر نجاحاً من المؤتمر الذي عُقد في ٢٠١٥. ويمثل فشل ذلك التجمع في أن يتوج أعماله بوثيقة ختامية انعكاساً للانقسامات الكبيرة القائمة في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وما فتئت شيلي ترى أنه يجب استكشاف جميع السبل الممكنة إذا أردنا إحراز تقدم نحو القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل. وعلى وجه الخصوص، يساورنا القلق من أنه لا يوجد حتى الآن صك دولي لحظر أسلحة الدمار الشامل الأكثر فتكاً وتدميراً. ولذلك شاركنا بنشاط أكبر في مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية لدفع المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، كما شاركنا في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١ الذي عُقد بموجبه مؤتمراً للتفاوض بشأن صك لحظر الأسلحة النووية. وسيكون هدف المؤتمر إنشاء صك يكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - ولا يكون بديلاً لها، ويردم بالتالي الفجوة القانونية القائمة.

وترحب شيلي بتعيين كوستاريكا لرئاسة هذا المؤتمر الهام الذي نأمل أن يحظى بمشاركة واسعة النطاق من مختلف الوفود، بما فيها تلك التي لم تؤيد في البداية عقد هذا المؤتمر. ولقد استمعنا باهتمام إلى تلك الوفود التي تعتقد أن الوقت غير مناسب للتفاوض على معاهدة حظر لأنه ينبغي أن نتظر حتى تصبح الظروف مواتية، أو أنه يجب أخذ الاحتياجات الأمنية الوطنية في الاعتبار. غير أن هذه عملية متعددة الأطراف ناشئة تحديداً من القلق البالغ الذي يساور أغلبية الدول من العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. ولن يكون تأثيرها فقط على أمن الدول ولكن على نحو أكثر تحديداً على أمن الناس، الذين هم من صميم فهمنا المتعدد الأبعاد لمسألة الأمن.

ونشعر بالقلق إزاء التقدم المحدود المحرز في الحد من دور الأسلحة النووية في المذهب الأمنية والدفاعية للدول الحائزة للأسلحة النووية، وتلك المتعلقة بالحماية المفترضة للدفع النووي الموسع. وتشاطر شيلي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريس، ما أعرب عنه من قلق في خطابه أمام الجلسة العامة الأسبوع الماضي بشأن ما أشار إليه من قرع لطبول الحرب في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وهذه المظاهر غير ذات جدوى للمساعدة في بناء الثقة اللازمة للتصدي للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. وقد ظلت مقترنة ببرامج مثيرة للقلق لتحديث نظم الأسلحة، وهي برامج تبدد مبالغ طائلة من الموارد التي ينبغي توجيهها بدلاً من ذلك لمكافحة آثار تغير المناخ وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد أُدينت هذه الحالة الخطيرة في المطبوعة *Bulletin of the Atomic Scientists* التي قدمت، في أحدث إصداراتها يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقارب ساعة الكارثة النووية ٣٠ ثانية. ويعني ذلك أنه قد تبقت دقيقتان ونصف الدقيقة على منتصف الليل - وهو ما يبدو

بعيداً وغير واقعي، ولكنه قد يحدث في أثناء حياتنا أو حياة اطفالنا إن لم نتمكن من عكس الاتجاه. وللقيام بذلك، يجب علينا جميعاً العمل معاً وفقاً لمبادئ النظام المتعدد الأطراف، لأن القضاء على جميع الأسلحة النووية سيفيد جميع الأمم، ولأن إنقاذ الكوكب والبشرية يتجاوز جميع المصالح الوطنية. وعلى الرغم من أننا ندرك أننا ما زلنا في بداية ما سيكون عملية معقدة ربما تستغرق وقتاً أطول مما نود، نلاحظ مع الارتياح أنه للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، لدينا الآن فرصة حقيقية لإحراز تقدم ملموس في هذا المجال.

ويقدر وفد بلادي هذا التطور، ويعتقد أنه ينبغي لنا بالفعل معالجة هذه المسألة في هذا المحفل، باعتبار أن هذه العملية الضرورية والملحة قد تساعد في أن تنشط، بتركيز متجدد وحماس، النقاش الذي أصابه الركود بشأن نزع السلاح.

وأخيراً، سيدي الرئيس، بالنظر إلى التوجس السائد حالياً في السياق الدولي، فمن الأهمية بمكان المثابرة في جهودنا المتعددة الأطراف: فبالإرادة السياسية الجماعية وتعاون الجميع فقط يمكننا إحراز تقدم في جهودنا لحماية مواطنينا والابتعاد عن منتصف الليل النووي.

وأؤكد مجدداً، سيدي الرئيس، استعداد وفد بلدي للعمل معكم ومع أعضاء هذه الهيئة لتحقيق أهدافنا المشتركة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة شبلي على بياحها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل مالطة الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. لكم الكلمة سعادة السفير كارل هاليرغارد.

**السيد هاليرغارد (مالطة) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم بتوليكم مهمة أول رئيس للمؤتمر لدورة عام ٢٠١٧. وسنساندكم مساندة كاملة في جهودكم من أجل انطلاق أعمال هذه الدورة بنجاح.

ونعتم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام للأمم المتحدة والممثل السامي لشؤون نزع السلاح على رسالتيهما الأسبوع الفائت وعلى التزامهما واهتمامهما بأعمال المؤتمر. فقد سمعنا نداءهما العاجل إلى هذا المؤتمر والداعي إلى الشروع في مفاوضات طال انتظارها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقوة هذا النداء.

السيد الرئيس، في البداية، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على أن ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ يصادف الذكرى السنوية الأولى لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين الصين وألمانيا وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بصفتها منسقاً، وإيران. وبعد سنة من بداية التنفيذ، فإن من الواضح أن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تهدف إلى ضمان الطابع السلمي المحض للبرنامج النووي الإيراني، تجلب فوائد ملموسة للجميع. ورغم الاعتراف بالتقدم الملموس المحرز حتى الآن، فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة كفاءة التنفيذ الكامل والفعال طوال عمر خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أكد الاتحاد الأوروبي

بوضوح التزامه بهذا الهدف، وسيواصل العمل بالتعاون مع جميع الجهات المستعدة للإسهام في تنفيذ الخطة بكاملها وبلوغ الأهداف التي جمعنا معاً.

والاتفاق النووي الإيراني جهد متعدد الأطراف أيده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو ما يدل على إمكانية إيجاد حلول دبلوماسية حتى لأصعب التحديات المتعلقة بالانتشار. وفي السياق نفسه، نأمل أن يعمل أعضاء مؤتمر نزع السلاح سوياً للشروع في مفاوضات جادة يعود نفعها على السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وينبغي أن يضطلع بدوره الحيوي للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف وفقاً لولايته. وتكتسي جدوى استمرار المؤتمر أهمية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وبينما نقدر جهود رئاسات المؤتمر السابقة لكسر الجمود والتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل، فإن الاختراق الذي طال انتظاره لم يتحقق. ويلزم بذل جهود مجددة من أجل التوصل إلى اتفاق، وسيظل هذا بحاجة إلى الإرادة السياسية القوية والتفكير الخلاق من جميع أعضاء المؤتمر.

ويرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالجهود التي تبذلها الرئاسة الرومانية للمؤتمر لإعادة المؤتمر إلى العمل الموضوعي. وسيمكننا الفريق العامل بشأن مقترح طريق لتحقيق تقدم وكذلك الأفرقة العاملة المواضيعية غير الرسمية، التي ستعمل طوال دورة ٢٠١٧، من الاستمرار في عملنا وإجراء مناقشات مفتوحة لتحديد القضايا العامة المشتركة ونقاط الاختلاف بشأن المسائل الراهنة والجديدة التي نتمنا.

وفي هذا السياق، نود أن نكرر التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ أمد طويل بتوسيع عضوية المؤتمر. ونشدد على أهمية تعزيز المشاورات الفنية بشأن توسيع عضويته وتؤيد بشدة تعيين منسق خاص في هذا الصدد.

ونشجع أيضاً تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والمؤتمر، ونأمل في اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل توسيع نطاق إسهام المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية. ونحيط علماً باعتزام الأمين العام، السيد مايكل مولر، تنظيم منتدى المجتمع المدني القادم في ٢٠١٨.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن البدء الفوري في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتعجيل باختتامها، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، لا يزال يشكل أولوية واضحة. وندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى الشروع في إجراء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة دون تأخير وإلى بدء العمل بشأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول الأعمال وفقاً لبرنامج العمل المعتمد في الوثيقة (CD/1864).

وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وإقرار وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، إذا لم تكن قد فعلت.

وقد أيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٠١٦ بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي قدمته كندا وألمانيا وهولندا.

ونأمل أن ما سيضطلع به فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى من عمل، تكمله الاجتماعات التشاورية المفتوحة، سيجعل مؤتمر نزع السلاح أقرب لبدء المفاوضات بشأن هذه المسألة الهامة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز إلى حد كبير هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وقد أيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضاً قرار الجمعية العامة في ٢٠١٦ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، ونرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. واقتناعاً منها بأنه، في حين أن التحقق ليس هدفاً في حد ذاته، سيبتغى المضي في تطوير القدرات المتعددة الأطراف في مجال التحقق من نزع السلاح النووي لتوفير ضمانات بشأن الامتثال لاتفاقات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن الضمانات الأمنية السلبية تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ويناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد الضمانات الأمنية القائمة التي أشارت إليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تشجيع المحافظة على بيئة آمنة ومأمونة في الفضاء الخارجي وكفالة استخدامه في الأغراض السلمية على أساس منصف ومقبول للجميع. ونظراً لمقتنعين بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في أمن الأنشطة في الفضاء الخارجي وسلامتها واستدامتها من أجل الحفاظ على سلامة البيئة الفضائية للجميع. وهذا هو السبب الذي جعل الاتحاد الأوروبي يقدم قبل بضع سنوات مشروعاً لمدونة سلوك دولية لتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد أن اتفاقاً غير ملزم قانوناً يجري التفاوض بشأنه في إطار الأمم المتحدة يمكن أن يكون سبيلاً للمضي قدماً. وينبغي لمبادئ السلوك المسؤول على الصعيد العالمي، عبر مجموعة كاملة من الأنشطة الفضائية، أن تخدم الأهداف طويلة الأجل، مثل: زيادة التعاون الدولي في الفضاء، والالتزام المتبادل بعدم التدخل في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، وتيسير الوصول على نحو منصف إلى الفضاء الخارجي، وزيادة الشفافية في تنفيذ الأنشطة الفضائية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إبداء الالتزام في هذه المجالات ذات الأهمية لأمننا وازدهارنا.

سيدي الرئيس، يعتبر الاتحاد الأوروبي معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وعنصراً هاماً في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. وستبدأ دورة استعراض جديدة في أيار/مايو. ومن أولوياتنا تثبيت دعائم معاهدة عدم الانتشار والحفاظ عليها، باعتبارها صكاً رئيسياً متعدد الأطراف يتوخى ترسيخ السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وإضفاء الطابع العالمي عليها وتعزيز تنفيذها. ونناشد جميع الدول الأطراف العمل، دون إبطاء وعلى نحو متوازن، على تنفيذ خطة عمل ٢٠١٠ الهادفة إلى تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث. وستسهم الخطوات الملموسة الواردة في خطة العمل والتي تعزز كل منها الأخرى، بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في بلوغ الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وسنقدم الدعم الكامل لرؤساء اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مساعيهم الرامية إلى إنجاح الدورة الاستعراضية.

وتتسم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأهمية حاسمة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ويظل بدء نفاذها وإضفاء الطابع العالمي عليها من الأولويات القصوى للاتحاد الأوروبي. وبعد مرور عشرين عاماً على فتح باب التوقيع على المعاهدة، فإننا نرحب باعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٣١٠ (٢٠١٦) ونعده تطوراً حاسماً، وهو أول قرار على الإطلاق يخص المعاهدة تحديداً. ويدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وجميعها من الدول المصدقة على المعاهدة، جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية، ويحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الثمانية المتبقية الواردة في المرفق الثاني، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها في ٢٠١٦ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك واضح لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات متعددة صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتمثل هذه الأنشطة تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين وتقوض النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. كما تؤكد على ضرورة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعادة الانخراط في حوار مجد وذو مصداقية مع المجتمع الدولي، ولا سيما في إطار المحادثات السادسة، وإلى الوفاء بجميع التزاماتها الدولية والتخلي عن أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وأن توقف فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل مالطة على البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السفير مايكل بيونتينو.

**السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، تتفق ألمانيا بالكامل مع البيان الذي قُدم للتو باسم الاتحاد الأوروبي.

سمحوا لي أولاً أن أهنئكم بتوليكم مهمة أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح لدورة عام ٢٠١٧. وبالنظر إلى الحالة الصعبة في هذا المؤتمر، فإن مهمتكم أعظم. وأود أن أؤكد لكم دعم ألمانيا الكامل والمتواصل.

وفي الواقع، فإننا نبدأ دورة ٢٠١٧ في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. فالبيئة الأمنية العامة لا تزال هشة جداً وتمثل تحدياً. ولا يمكن وصف عام ٢٠١٦ بأنه جعل كوكبنا أكثر أماناً. فقد واصلت كوريا الشمالية تجاربها غير المسؤولة وغير المشروعة في برنامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، على الرغم من جميع النداءات لضبط النفس. ولا تزال الصراعات العنيفة في سوريا وشرق أوكرانيا تتسبب في معاناة بشرية لا تطاق. كما بلغ الإرهاب الدولي ذروة مأساوية جديدة. واستخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الجماعات الإرهابية مستمر ويمثل خطراً حقيقياً، مثلما أكدت التداعيات المأساوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق. ومع ذلك، حتى من هذا المنطلق، يمكن إحراز تقدم إذا توفرت الإرادة السياسية.

في شهر كانون الثاني/يناير هذا، يمكننا أن ننظر إلى الوراء في السنة الأولى من تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي جرى التفاوض بشأنها بين الصين وألمانيا وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وإيران لضمان الطابع السلمي البحت للبرنامج النووي الإيراني.

وبينما شكل بدء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تطوراً إيجابياً، فإن التنفيذ الكامل والشامل لاتفاق فيينا، لكامل مدته من جانب جميع الأطراف، هو الآن العامل الرئيسي لضمان استمرار نجاحها. وبينما يمثل بدء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة نجاحاً واضحاً ويعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، فقد شهد عام ٢٠١٦ أيضاً تحديات كبيرة وضعت الهيكل العالمي لنزع السلاح تحت ضغط شديد.

وفي ضوء فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في ٢٠١٥، سيتعين علينا اتباع نهج جديدة للتغلب على الحواجز القديمة مع الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، سيتوقف الكثير على كيفية تطور عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الدورة الأولى للجنة التحضيرية في فيينا في أيار/مايو.

ولما كان من المقرر أن تبدأ المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية في ٢٠١٧، نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية باتباع نهج تدريجي. وأي مفاوضات بشأن معاهدة الحظر تُجرى دون مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية لن يكون لها أي قيمة مضافة تتجاوز ما هو مكرس بالفعل بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى العكس من ذلك، فإنها تتجاهل الاعتبارات الأمنية المشروعة في مواجهة العالم اليوم، ويمكن أن تؤثر سلباً على الالتزامات التي سبق الاضطلاع بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلى النحو المطلوب في خطة عمل ٢٠١٠، نواصل التشديد على ضرورة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض وإزالة أسلحتها النووية بجميع أنواعها، وتشجيع الدول التي لديها أكبر الترسانات النووية على قيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد. فما يحتاج العالم إلى رؤيته هو المزيد من الخطوات الملموسة لنزع السلاح النووي. ومن الممكن إحراز تقدم شريطة أن تكون هناك إرادة سياسية.

وقد اشتركت ألمانيا مع كندا وهولندا في تقديم مشروع القرار في اللجنة الأولى في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي نال التأييد الساحق من المجتمع الدولي. ونود أن نكرر أن الهدف من هذه المبادرة هو الإسهام في اتباع نهج تدريجي بغية تحقيق خطوات عملية ملموسة لنزع السلاح النووي، ومن ثم تحسين البيئة الأمنية الدولية أيضاً بزيادة الثقة وتعزيز التعاون.

وفي هذا السياق، ظللنا ندافع عن المصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أن تحصل على ضمانات أمنية فعالة لا لبس فيها وملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية. أما الخطوة العملية التالية، التي ستسهم إسهاماً كبيراً في نزع السلاح النووي، فهي إجراء مناقشة متعمقة لضمانات الأمن السلبية هذه، بالاقتران مع حظر اللجوء إلى القوة باعتباره أحد المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، اسمح لي أن أنتقل إلى مهمتنا في مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧. وبعد ٢١ سنة من الجمود من الصعب ألا يكون هناك تكرار، لأن ما سمعناه في أثناء الجلسة العامة الافتتاحية من العديد من الرسائل والنداءات والتعبير عن النوايا الحسنة ظللنا نسمعه مراراً وتكراراً. ومع ذلك، فبالكاد يكون لدينا بديل آخر غير مواصلة السعي: السعي إلى وضع أفكار ونهج جديدة، والسعي أيضاً إلى إعادة تقييم تلك التي طُرحت في الماضي في ضوء التطورات السياسية الجديدة. ولا يسعنا أن ندع الانهزامية تسود وتصيب عملنا بالشلل، وإلا فمن المحتمل أن يتعرض المؤتمر إلى مزيد من التهميش.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر رسالتي من العام الماضي. وهي أنه يتعين إيجاد حلول جديدة دون أي تحيز. ويجب أن نعجل بتحسين أساليب عمل المؤتمر، كما ينبغي أن نفتح بابه أمام أعضاء جدد بقصد تحسين جاذبيته وطابعه التمثيلي. ولذلك يبدو أن النهج العملي هو الوحيد المناسب.

دعونا نركز على ما هو ممكن من الناحية الواقعية، وهو تحديداً مناقشة متعمقة بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالمؤتمر، سواء التي ظلت على نحو تقليدي على جدول الأعمال أو تلك الناشئة حديثاً بشأن قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وينطبق هذا، أولاً وقبل كل شيء، على المسائل الأساسية الأربع: نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي المؤتمر، ينبغي أن نطرق كل الأبواب لاستكشاف التقدم. وفضلاً عن ذلك، هناك المواضيع الأخرى التي يحتمل أن تشكل أرضية مشتركة، مثل أمن الفضاء الإلكتروني، التي يمكن أن تساعد في تمهيد الطريق نحو كسر الجمود الحالي.

والمقترح الذي قُدم لكم، سيدي الرئيس، لإنشاء فريق عامل بشأن المسار المستقبلي يبدو أساساً جيداً جداً لهيكلة أعمالنا في ٢٠١٧.

وفي مناسبات عديدة لم تعلن ألمانيا فقط بل أثبتت أيضاً استعدادها للمضي قدماً في العمل. وستواصل ألمانيا العمل بجد من أجل بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم أكثر أمناً عن طريق نزع السلاح العملي. وتعتبر مبادرة فرانك - فالتر شتاينماير بشأن نزع السلاح التقليدي في أوروبا شهادة حية على ذلك. وستواصل ألمانيا، بالإضافة إلى ذلك، أداء دور بناء عبر النطاق الكامل للصكوك القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، ولا سيما فيما يتعلق بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد، ومنظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، واستخدام المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

ومن هذا المنطلق، أتمنى لكم، السيد الرئيس، ولنا جميعاً، دورة ناجحة ومثمرة في المؤتمر في ٢٠١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الودّية التي وجهها إلى الرئيس.

ويسعدني الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي رئيساً للمؤتمر بالسفير غيرت ميولي، الذي تولى مسؤولياته بوصفه الممثل الدائم لبلجيكا لدى المؤتمر. لك الكلمة سيدي.

**السيد ميولي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** أشكركم بالغ الشكر، سيادة الرئيس، على كلمات الترحيب الحارة التي وجهتموها إليّ. وإنه لشرف لي أن آخذ الكلمة بوصفي الممثل الجديد لبلجيكا لدى مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي، ونحن نبدأ هذه السنة الجديدة ٢٠١٧، بأن أتمنى لكم كل النجاح في مهامكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لجهودكم الرامية إلى إعادة المؤتمر إلى مساره الصحيح. ويؤيد وفد بلدي تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، ويود أيضاً أن يدلي ببضع نقاط بالصفة الوطنية.

لا تزال بلجيكا تعلق أهمية كبرى على الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف للمجتمع الدولي بشأن نزع السلاح. وتعرب عن أسفها لاستمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وتأمل أن يتسنى قريباً استئناف العمل الموضوعي. فبعد ٢٠ سنة من الجمود قد ينسى المرء أن المؤتمر قد حقق يوماً ما عدداً من النتائج الباهرة: فقد أبرم المؤتمر والهيئات التي سبقته اتفاقات هامة متعددة الأطراف، وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد حان الوقت لأن يعيد المؤتمر تجميع صفوفه وينطلق على طريق استئناف العمل على أساس ملموس وعملي. ولذلك، فإن بلدي يؤيد اقتراحكم، سيدي الرئيس، الداعي إلى إنشاء فريق عامل رسمي على النحو المبين في الورقة غير الرسمية التي عمتموها الأسبوع الماضي. ويؤيد وفدي أيضاً أن ينشئ ذلك الفريق العامل، حسبما يراه مناسباً، أفرقة فرعية للمسائل المواضيعية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، فضلاً عن القضايا الناشئة الأخرى التي تستحق اهتمامنا. ومع ذلك، يجب أن تكون مناقشاتنا بناءة وعملية، وألا ندخل في جدال لا طائل منه بشأن المواضيع الممكنة التي يتعين معالجتها. ويجدر الأخذ في الاعتبار أن البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر تسمح بإثارة أي مسألة تهم المؤتمر.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يؤكد بلدي مجدداً التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فبلجيكا، التي وقعت على المعاهدة في ١٩٦٨ م وصدقت عليها في ١٩٧٥ م، تعتبر ذلك النص حجر الزاوية في السياسة النووية للبلد. ولذلك لا يجب حمايتها فحسب، وإنما تعزيزها أيضاً. وهذه المعاهدة مسعى جماعي نستفيد منه جميعاً، ولكننا نشاطر جميعاً أيضاً مسؤولية ضمان أدائها لمهامها على نحو سليم. وعلى الرغم من أن المؤتمر الاستعراضي في ٢٠١٥ لم ينجح في تحقيق نتيجة، لا يزال لدينا خطة عمل ٢٠١٠، وهي بمثابة دليل مفصل من أجل إحراز تقدم ملموس في إطار جميع ركائز المعاهدة الثلاث. وستبدأ دورة استعراض جديدة في أيار/مايو من هذا العام، ونحن نرحب بالنهج الذي اتبعته هولندا في شخص السفير كور فان دير كواست، الذي سيرأس الدورة الأولى للجنة التحضيرية لضمان بداية مثلى لدورة الاستعراض.

ولا تزال بلجيكا ملتزمة التزاماً راسخاً بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، إلا أننا نسعى إلى بلوغ هذا الهدف على أنجع نحو ممكن. فالخطر الفوري المقترح في إطار

المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في الأمم المتحدة لصياغة معاهدة دولية لحظر الأسلحة النووية - لكي تعتمد الجمعية العامة - لا يتوافق مع النهج التدريجي والواقعي الذي يؤيده بلدي بشأن هذه المسألة. ومثل هذا النهج لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف الأمنية اللازمة ولن ينجح في إزالة الأسلحة النووية. وما يثير قلقنا أن صكاً جديداً، يجري التفاوض بشأنه خارج الأمم المتحدة ودون مشاركة الدول النووية، سيفضي إلى انتكاسة في قضية نزع السلاح النووي بتوسيع الفجوة بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذا كان الهدف هو خلق عالم خال من الأسلحة النووية فلا يمكن أن تتجاهل عملية نزع السلاح الشواغل الأمنية الحقيقية التي يواجهها المجتمع الدولي. ويمكن فقط باتباع نهج تدريجي التوفيق بين ضرورات نزع السلاح والحفاظ على الاستقرار العالمي. ولذلك، فإن بلدي لا يعترم المشاركة في المفاوضات موضع البحث في هذه المرحلة.

وينبغي أن تكون الضمانات الأمنية السلبية واحدة من الفوائد القاطعة من الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى حين تصبح الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة حقيقة واقعة. ومما لا شك فيه أن وجود صك ملزم قانوناً من شأنه تعزيز وضع الضمانات الأمنية، ونعتقد أن هذا الصك يمكن أن يكون في شكل بروتوكول لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو ترتيب منفصل متعدد الأطراف.

وقد انتقد بعض الدوائر اتباع نهج تدريجي بحجة أنه بمثابة تبرير للوضع الراهن؛ وهذه الانتقادات أسسها واهية. وتفند المبادرات التي اتخذت مؤخراً مثل هذا الحكم القاطع، ولا سيما قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتحقق النووي وبدء المزيد من العمل الموضوعي بشأن التفاوض على مشروع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وهي مبادرة تدعمها بلادي تماماً. وفيما يتعلق بمسألة التحقق النووي، أود أن أشير هنا إلى إسهام بلدي في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وتؤكد بلجيكا مجدداً دعمها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الأهمية بمكان أن تكون المعاهدة لا رجعة فيها وملزمة قانوناً لجميع الدول من أجل تحقيق الحظر الكامل للتجارب النووية. وتتضح موضوعية وأهمية بدء نفاذ المعاهدة من التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقع على الدول الواردة في المرفق ٢ مسؤوليات خاصة، كما يجب أن تصدق على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ. ولا يمكن أن يكون الانضمام إلى المعاهدة مشروطاً بإجراءات الدول الأخرى. وهناك ما يكفي من الأدوات الدبلوماسية المتاحة لضمان عدم تأثر المصالح الاستراتيجية لأي بلد بعينه سلباً بمثل هذا القرار. والدليل على هذا أن واحدة فقط من القوتين العظميين النوويين انضمت إلى المعاهدة. وبالتوازي مع نهج الدبلوماسية التقليدية، ينبغي أن تكون لدينا الجرأة للتفكير في سبل لتشجيع الانضمام. فعلى سبيل المثال، لماذا لا ننظر في إنشاء مناطق خالية من التجارب النووية حيث لا يزال الانضمام إلى المعاهدة ضعيفاً؟ فالوضع الراهن غير مقبول ويهدد بتقويض مصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار. ولذلك تتعهد بلجيكا بمواصلة التزامها ببدء نفاذ المعاهدة بوصف ذلك خطوة رئيسية في المضي قدماً نحو بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، قدمت بلجيكا للتو ترشحها لشغل منصب الرئيس المشارك للمؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي سيعقد هذه السنة بالتزامن مع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتكرر بلجيكا إدانتها القوية للتجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهذه الاختبارات، فضلاً عن العديد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية، تظهر عزم هذا النظام على تطوير قدرات أسلحة نووية حقيقية، وهو ما يهدد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستسلم للابتزاز النووي. ويجب على المجتمع الدولي، عن طريق إجراءات مجلس الأمن أن يبدو جبهة قوية ومتحدة، ليس في رده على هذه الاستفزازات فحسب، بل أيضاً في التنفيذ الكامل للعقوبات التي تمثل وسيلة بالغة الأهمية لإقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتغيير سلوكها.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً دعم بلدي الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. ومن الواضح أن خطة العمل تحقق نتائج ملموسة، ومن الأهمية بمكان مواصلة العمل من أجل تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

ويسعدني الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي رئيساً للمؤتمر بالسفيرة ديانا كوستادينوفا من بلغاريا، التي تولت مسؤولياتها بوصفها الممثلة الدائمة لبلغاريا لدى المؤتمر. الكلمة متاحة لك، سيدي.

**السيدة كوستادينوفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً على الترحيب الحار، سيدي الرئيس. اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم منصب أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح لدورة ٢٠١٧، وأن أؤكد لكم كامل دعم وفدنا. ورغم حالة الجمود التي طال أمدها في المؤتمر، ما تزال بلغاريا ملتزمة التزاماً ثابتاً بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف. وما نزال نؤمن بتعددية الأطراف بوصفها الآلية الوحيدة الموثوقة لإيجاد الحلول الطويلة الأجل للشواغل الأمنية لكل دولة.

وفي مواجهة التحديات الأمنية العالمية الراهنة والحاجة إلى استجابة مشتركة ملائمة، نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى التزاماً ثابتاً وإرادةً سياسية لا تلين لدى جميع أعضاء المؤتمر لتمكين المؤتمر من أداء مهمته وفقاً لولايته. فمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، ينبغي أن يرقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي، وأن ينخرط في العمل الموضوعي الذي يرمي إلى جعل العالم أفضل وأكثر أمناً وأماناً.

وفي العام الماضي، أوشكنا على وضع المؤتمر على المسار الصحيح. وللأسف، أضعنا فرصة أخرى لأن يتخذ المؤتمر الإجراء اللازم. وعلاوة على ذلك، فقد أدى هذا الجمود المستمر وعدم قدرة المؤتمر على معالجة المسائل الهامة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار في السنوات الأخيرة، كما ذكر كثيرون، إلى سلوك طرق خارج المؤتمر بحثاً عن إحراز تقدم بشأن قضايا نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي. ورغم أننا نفهم أنه قد يكون هناك إحباط إزاء بطء خطى التقدم نحو نزع السلاح النووي، فإننا نرى أن معاهدة الحظر حسبما اقترح التفاوض بشأنها في ٢٠١٧، عملاً بالقرار الصادر العام الماضي، لن تكون فعالة دون مشاركة الأطراف الضرورية من أصحاب المصلحة. ولن تتحقق التدابير الفعالة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلا باتباع نهج شامل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للبيئة الأمنية المعقدة والسياق الاستراتيجي.

وتمثل بداية دورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذا العام فرصة لا بد أن يغتنمها الجميع من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى التخلص من الأسلحة النووية. وخلال دورة السنة الماضية للجنة الأولى، وجدت التشجيع مبادرات بناءة عرضت خطوات عملية لتحقيق التقدم في مجال نزع السلاح النووي، مثل القرار المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والاقتراح بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، على سبيل المثال لا الحصر. ونأمل أن يمهد عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الأرض للمؤتمر على النحو اللازم للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل.

وقد وافق عام ٢٠١٦ الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي أن ترمي جهودنا إلى التعجيل ببدء نفاذها، لأن ذلك لبنة رئيسية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تقديرنا لما تبذلونه من جهود حقيقية لإخراج مؤتمر نزع السلاح من حالة الجمود التي طال أمدها. وإننا لننظر بعين الرضا إلى اقتراحكم لتنظيم أعمال المؤتمر في هذه الدورة عن طريق إنشاء هيئات فرعية في شكل فريق عامل عن آفاق المستقبل، وأفرقة عاملة مواضيعية غير الرسمية. ونعتقد أن الاقتراح يمكن أن يجعل المؤتمر أقرب إلى الوفاء بمهامه. ومن بين المسائل التي ستناقش، نأمل أن يجد الموضوع المهم المتمثل في توسيع المؤتمر وقبول أعضاء جدد مكانه المناسب. وبلغاريا من الداعمين بقوة لتوسيع عضوية المؤتمر، وتود أن ترى عضوية المؤتمر ملائمة للواقع ولتحديات القرن الحادي والعشرين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة بلغاريا على بيانها وعلى كلماتها الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل النرويج، السيد نوت لانغلاند.

**السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أضم صوتي للآخرين في تهنئتك بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلونها - من خلال الورقة غير الرسمية - لتمكين المؤتمر من بدء العمل الموضوعي.

فقد تولت النرويج الرئاسة في العام الماضي. وبذلنا جهوداً جبارة بغية إخراج المؤتمر من المأزق الطويل الأمد الذي استمر أكثر من عقدين من الزمن، ولكن للأسف - ولا غرابة في ذلك - لم نتمكن من كسر حالة الجمود. والسؤال الأساسي هو كيفية تعبئة ما يلزم من إرادة سياسية ومرونة تسمح لنا بالمضي قدماً في الأعمال الموضوعية. وفي هذا السياق، ينبغي أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا قد توقفنا أكثر مما يلزم عند ماهية ما يشكل مداورات وما يشكل مفاوضات فعلية.

فنحن بحاجة إلى هيئة متعددة الأطراف تضع التدابير الفعالة المحددة بشأن نزع السلاح النووي وتقدم توصيات حولها، بما يشمل الأحكام القانونية والترتيبات الأخرى التي تسهم في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وفي الحفاظ عليه، وتُعد ضرورية لذلك. ومن الأهمية بمكان أن تتخبط الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذه العملية.

وبينما نحن متفقون على الهدف الشامل المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإننا لا نزال منقسمين بشأن كيفية تحقيقه. ولا بد لنا من استكشاف سبل التغلب على هذه الخلافات وتعزيز الثقة اللازمة بين الدول الأعضاء. وسيستغرق ذلك بالضرورة وقتاً طويلاً، ولكن اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح سيشكل بداية جيدة.

السيد الرئيس، سيكون بدء العمل الموضوعي في المؤتمر ناتجاً مقدراً عن دورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن المؤتمر الاستعراضي في ٢٠١٥ لم يتمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية موضوعية. وذلك ما يجعل النجاح في ٢٠٢٠ ضرورة حتمية. وتعدّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتنضم النرويج للآخرين الذين أعربوا عن أسفهم لأن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ عجز عن الاتفاق على وثيقة ختامية موضوعية. ولذلك من الأهمية بمكان أن تنجح دورة الاستعراض المقبلة. ونقطة الانطلاق للعملية المفوضية إلى مؤتمر ٢٠٢٠ هي الالتزامات القانونية الواردة في المعاهدة نفسها، والوثائق الختامية من ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وفي حين أحرز تقدم في تنفيذ الالتزامات، فمن الواضح أنه يتعين علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير. ومحدونا الأمل في أن تقدم لنا الدورة الاستعراضية المقبلة بعض التوجيهات من أجل تحقيق هذه الغاية.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض البنود التي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة للنرويج. ويجب علينا أن نؤكد من جديد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه بالقضاء على ترساناتها النووية. وستواصل النرويج الدعوة إلى جولات جديدة من محادثات التخفيض التي تشمل جميع فئات الأسلحة النووية. ويجب علينا أن نؤكد مجدداً مبدأ الشفافية والارجعة والتحقق في مجال نزع السلاح النووي. ولا يزال التحقق من نزع السلاح النووي يشكل أولوية رئيسية بالنسبة للنرويج، ونعرب عن بالغ تقديرنا للدعم القوي في الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

ويجب علينا أن نعالج مسألة المواد الانشطارية بصورة عاجلة. فنحن بحاجة إلى فرض حظر على الإنتاج في المستقبل، كما يتعين علينا إيجاد سبل لتخفيض المخزونات الحالية والقضاء عليها في نهاية المطاف. ونظل مقتنعين بأن ولاية شانون الحالية تتيح لنا الفرصة لفعل ذلك. ويجب علينا أن نوطد مبدأ عدم إجراء التجارب، وأفضل سبيل لذلك سيكون التعجيل بإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب النرويج بقرار مجلس الأمن (٢٣١٠/٢٠١٦). وندين أيضاً التجارب النووية وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونعلم من النهج الإنساني المستند إلى الوقائع إزاء الأسلحة النووية أنه يجب علينا أن نستكشف السبل للتقليل إلى أدنى حد خطر أي استخدام للأسلحة النووية، عن قصد أو عن غير قصد.

وفي هذا السياق، يتعين علينا أن نفعل المزيد من أجل تأمين المواد النووية الحساسة، وأن نواصل بذل الجهود من أجل إلغاء حالة التأهب ودعم الضمانات الأمنية السلبية. ويجب أن نسعى جاهدين لضمان وجود نظام محكم لمنع الانتشار عن طريق تعميم الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن البروتوكول الإضافي. ولا بد من إيجاد حلول للمسائل المتعلقة في مجال الانتشار، وجعل خطة العمل الشاملة المشتركة المثال الملهم على فعالية عمل الدبلوماسية. وفي نيسان/أبريل الماضي، وافق البرلمان النرويجي على اقتراح يتوافق الآراء، يطلب إلى الحكومة النرويجية العمل بنشاط صوب الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وتعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، وأن تكون بمثابة قوة دافعة لعدم الانتشار ونزع السلاح، بغية تحقيق إزالة الأسلحة النووية بصورة متوازنة ومتبادلة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها،

وأن تعتمد على هذا الأساس منظوراً طويلاً الأجل يتمثل في العمل من أجل وضع إطار ملزم قانوناً لتحقيق هذه الغاية. ونعتقد أنه يتعين على المؤتمر أيضاً أن يسهم في تحقيق هذه الغاية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل النرويج على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، السيد لويس ريكيت.

**السيد ريكيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** سيدي الرئيس، تؤيد فرنسا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لكم كل النجاح أصالةً عن نفسي وبالنيابة عن السفارة أليس غيتون التي طلبت مني أن أعرب لكم عن أسفها لعدم تمكنها من الانضمام إلينا اليوم.

وأود أيضاً أن أقدم تعازي فرنسا لأسر الضحايا والناجين من الهجوم الإرهابي الذي استهدف أحد المساجد في كيبيك. وتقف فرنسا مع كندا حكومة وشعباً وتؤكد من جديد التزامها الثابت بمكافحة الإرهاب.

لقد اتسم عام ٢٠١٦ بتزايد التعقيدات وعدم القدرة على التكهن بالمستجدات التي تكتنف البيئة الاستراتيجية والأمن الدولي. ومع بداية عام ٢٠١٧، نواجه مرة أخرى فترة من عدم اليقين والتحديات. وفي مثل هذه الحالات، لا يكمن الحل في الانكفاء على الذات أو ببساطة عدم فعل شيء، مهما كان هذا الأمر جاذباً. وتعتزم فرنسا مواصلة الإسهام بنشاط وبشكل ملموس في حل الأزمات وتعزيز الأمن الدولي. وانطلاقاً من هذه الخلفية، يعتزم بلدي العمل من أجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح بغية بناء عالم أكثر أمناً للجميع. فالتساق الجهود التي نبذلها لنزع فتيل التوترات الدولية وضمن الاحترام الصارم للقانون الدولي والتأكيد على ضرورة الحوار والتعاون على جميع المستويات - الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف - هو السبيل الوحيد لإعطاء المصادقية لطموحاتنا المشتركة في مجال نزع السلاح.

إن بناء الثقة شرط أساسي لتحقيق مصادقية التزامنا المشترك بإيجاد عالم أفضل للأجيال الحالية والمقبلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من إعطاء الأولوية لاستئناف الحوار بين أطراف مجتمع نزع السلاح، الذي أصبح للأسف أكثر انقساماً من أي وقت مضى. وفي رأينا أن الحد الفاصل بين المناقشة والتفاوض مسألة تتسم بالمرونة. فمحاولة إنشاء حاجز اصطناعي أو بناء جدار بين الاثنين من أجل الالتفاف على المحافل الشرعية ليس هو الحل للخروج من المأزق. ولا شك في أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المتاح للمجتمع الدولي من أجل مفاوضات نزع السلاح، ومما لا شك فيه أيضاً أن المؤتمر هو المحفل الوحيد لتبادل الآراء بشأن المسائل التقنية التي من شأنها أن تساعد على تحديد المجالات التي تنطوي على إشكاليات وتمهيد الطريق للتوصل إلى اتفاقات سياسية في المستقبل. وما زلنا مقتنعين بأننا لن نتمكن من إحراز تقدم ملموس إلا من خلال بناء فهم مشترك للتحديات، التي غالباً ما تكون معقدة تقنياً، وفهم مختلف العناصر التي تشكل اتفاقاً لنزع السلاح. إن تعزيز الحوار، بما في ذلك بشأن المسائل التقنية، هو السبيل الوحيد للتغلب على الخلافات السياسية، التي تقع عموماً بسبب تضارب عقيم في المواقف المبدئية ولا صلة لها على الإطلاق بالبحث عن أرضية مشتركة لمصلحة الجميع.

سيدي الرئيس، نبدأ هذا العام الجديد، وأمامكم مهمة صعبة تتمثل في إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. ونرحب بجهودكم الدؤوبة في الاضطلاع بهذه العملية المعقدة. ونقدر نهجكم البناء والشامل، بما في ذلك الاقتراح المبتكر الوارد في الورقة غير الرسمية التي وزعتها الأسبوع الماضي. ويؤيد وفد بلدي فكرة إنشاء هيئة فرعية دائمة تمهد السبيل للمفاوضات المقبلة. وفي رأينا أن الفريق العامل المعني بالمضي قدماً الذي اقترحت تشكيله ينطوي على مزايا عديدة. فهو سيمكن في المقام الأول من استئناف العمل الموضوعي، الذي ابتعدنا عنه لسوء الطالع على مر السنين بسبب إهدار الكثير من الوقت في مناقشات إجرائية وبيانات سياسية.

وبالتوازي مع هذه المبادرة، يرى وفد بلدي أن ثمة مزايا كبيرة للاستفادة من جميع مجالات التآزر الممكنة من أجل تعزيز الاتساق بين مختلف ركائز آلية نزع السلاح. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتخذ ذلك شكل تعاون أوثق بين اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح بحيث تتم على وجه الخصوص مواءمة العمل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما يمكن أن يتخذ شكل روابط أوثق بين مؤتمر نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وفيما يتعلق بهذه النقطة، يرى وفد بلدي أن ثمة فائدة كبيرة في السماح للمؤتمر بأن يطلب من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إجراء بحوث - من خلال دراسات وتحليلات موضوعية - حتى يتسنى للمؤتمر الحصول على معلومات كاملة. ومن شأن ذلك تيسير المفاوضات بشأن نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي تمشياً مع ولاية المعهد.

سيدي الرئيس، بإمكانكم أن تعولوا على الدعم الكامل من وفد بلدي والتزامه الراسخ بمواصلة النظر في هذه المقترحات المحددة، وحرصه قبل كل شيء على الإسهام في استئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقتبس مقولة لإيمانويل كانت، الذي قال إن ذكاء شخص ما يمكن قياسه بمقدار الشكوك التي يمكن أن يحملها. فلنأمل، في خضم التحديات المتزايدة التي يواجهها العالم، في أن يُظهر المجتمع الدولي، ولا سيما مجتمع نزع السلاح، الذكاء والحكمة من خلال الاعتراف بالتحديات التي تنشأ في غياب الحوار والعمل على استئناف الحوار على سبيل الاستعجال.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، السفير فينيشيو ماتى.

**السيد ماتى (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك على توليكم المسؤولية بصفتمكم أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧. وأود أن أؤكد لكم الدعم التام من وفد بلدي وتعاونيه الكامل من أجل المشاركة المثمرة في أعمال هذا العام.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، والأمين العام للمؤتمر، السيد مايكل مولر، على الرسائل التي قدموها الأسبوع الماضي، والتي نرحب بها أحر الترحيب. واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالزملاء الجدد، الممثلين الدائمين الجدد للهند والسنغال وتركيا وبلجيكا واليابان وبلغاريا لدى مؤتمر نزع السلاح.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

إن هذا العام يطرح تحدياً كبيراً بالنسبة لبلدي في مجال الشؤون المتعددة الأطراف. ففي مطلع هذا الشهر، تولت إيطاليا ولاياتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - وهي ولاية تتقاسمها مع شركائنا الهولنديين بروح من الوحدة والتضامن الأوروبيين - ورئاسة مجموعة السبعة. وعلاوة على ذلك، وقبل تسلم رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العام القادم، أصبحت إيطاليا اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ جزءاً من المجموعة الثلاثية التي تقود المنظمة. ومن أجل الاضطلاع بهذه الولايات، سنعيد تأكيد التزامنا في جميع المحافل ذات الصلة بتعزيز التعددية الفعالة، بما في ذلك في ميدان نزع السلاح. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن تعددية الأطراف والتعاون الدولي حاسمان لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل في هذا المجال أيضاً.

ومن هذا المنظور، فإن استئناف عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي نرى أنه لا يزال يشكل حجر الزاوية في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، هو أمر بالغ الأهمية. وفي الوقت الراهن، تؤدي تعددية الأطراف الفعالة والتعاون الدولي دوراً أكثر أهمية في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار، في ضوء التحديات المتعددة التي يتعين علينا مواجهتها.

ومثلما ذكر آنفاً، فقد صادف يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ الذكرى الأولى لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بين الصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وإيران، والتي نؤيدها تأييداً تاماً بوصفها ركيزة أساسية للأمن الإقليمي والدولي. ونعترف بالتقدم الواضح المحرز حتى الآن. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل قصارى جهده لضمان استمرار استفادة الجميع من المزايا التي تتيحها خطة العمل هذه وأن تظل بمثابة قصة نجاح في مجال الجهود العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التجارب النووية وعمليات الإطلاق التي تنفذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وندين ذلك بشدة باعتباره انتهاكاً صريحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتهديداً خطيراً للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونكرر دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن تطوير جميع برامجها الحالية المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها والعودة في أقرب وقت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضممانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلاوة على ذلك، ما زلنا ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، على نحو ما أكدته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤكد على وجوب ملاحقة المسؤولين عنها.

وأخيراً، لا تزال إيطاليا تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، ولا سيما في سياق الأعمال الإرهابية. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن تأييدنا للتنفيذ الكامل لجميع الصكوك الدولية ذات الصلة، بدءاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونعترف مع الارتياح بالنتيجة الإيجابية التي تمخض عنها استعراض نظام ١٥٤٠، فضلاً عن اعتماد قرار المجلس ٢٣٢٥ (٢٠١٦). وما زلنا منفتحين لمناقشة أي مبادرات ترمي إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على منع استخدام أسلحة الدمار الشامل في الأعمال الإرهابية ومكافحة جميع الأنشطة ذات الصلة.

سيدي الرئيس، إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يحتلان مكانة متقدمة في جدول أعمال المؤتمر، وهما من أولويات سياستنا الخارجية. وإيطاليا ملتزمة بتهيئة الظروف لإيجاد

عالم خال من الأسلحة النووية تمثيلاً مع أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة تعزز الاستقرار الدولي وتستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وتطلع إلى انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، المقرر عقدها في أيار/مايو من هذا العام. وسنسى جاهدين إلى أن تُكَلَّل بالنجاح، ونقدم دعمنا الكامل للجهود الجارية التي يبذلها رئيس اللجنة التحضيرية.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً باعتماد نهج ملموس وتدرجي إزاء نزع السلاح النووي يركز على اعتماد تدابير عملية وفعالة وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبهذه الروح، نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٩/٧١ الذي ينص على إنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى لوقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفه محاولة لاستئناف المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ونحن على استعداد للمساهمة بطريقة فعالة في أعماله المقبلة. ونرحب أيضاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، الذي اشتركنا في تقديمه.

لقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح، وقد اضطلع بهذا الدور بنجاح كبير في الماضي، مما أدى إلى اعتماد صكوك ملزمة قانوناً لها أهمية أساسية في صون السلم والأمن الدوليين. وفي العام الماضي، لم يوافق المؤتمر على ولاية التفاوض، على الرغم من نشاطنا المكثف في هذا الصدد. وسمحوا لي أن أشير إلى أن المقترحات الأربعة المتعلقة ببرنامج العمل المقدمة في دورة عام ٢٠١٦ هي دليل على أن الوفود تواصل الاستثمار في المؤتمر وهي مصممة على إعادة هذا المحفل إلى العمل. وفيما يتعلق بإيطاليا، فقد نظرنا بعقل منفتح ونهج بناء في جميع تلك المقترحات. ونقر بأن مناقشة إجراءات وأساليب العمل يمكن أن تقدم أيضاً مساهمة مفيدة في أنشطة المؤتمر. وتطلع إلى الإسهام بنشاط في البحث عن أرضية مشتركة خلال الدورة التي افتتحناها الأسبوع الماضي.

وفي هذا السياق، سيدي الرئيس، نشني على الجهود التي يبذلها وفدكم، ونرحب بالاقتراح الوارد في الورقة غير الرسمية التي عممت الأسبوع الماضي. وتطلع إلى مناقشته بغية الموافقة عليه من جانب المؤتمر.

وسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن اعتقادنا بأن المؤتمر سيستفيد أيضاً من التفاعل المنظم مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ونعرب عن تقديرنا الكبير لنسختي منتدى مؤتمر نزع السلاح/المجتمع المدني لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وتطلع إلى إتاحة المزيد من الفرص المماثلة.

وقبل أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، أود أيضاً أن أعرب عن دعمنا لمواصلة المناقشات المتعلقة بالمرأة ونزع السلاح على غرار المناقشة التي أجريناها بشأن هذا الموضوع خلال الدورتين الأخيرتين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا، السفير خوليو هيراز.

**السيد هيراز (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** السيد الرئيس، سمحوا لي أن أبدأ بالقول إن إسبانيا تؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وتنهضكم على بداية

رئاستكم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وورغبته في التعاون، ولا سيما في هذه السنة التي تتشرف فيها إسبانيا بالعمل كأحد الرؤساء الستة للدورة.

نبدأ هذه الدورة في أعقاب سنوات من الجمود في المفاوضات. ومع ذلك، لم نتخل عن الأمل النابع من الإحساس العميق بالمسؤولية. ونحن ندرك الصعوبات التي نواجهها في اعتماد برنامج عمل دون تأخير، ولكن اتخاذ موقف سلبي أو النأي بأنفسنا ليس الخيار الصحيح عندما تستوجب التوترات والشكوك التي تكتنف المشهد الأمني الدولي قيام الجميع ببذل جهود متجددة من أجل الحوار والتفاهم.

ونرحب باقتراح الرئيس إنشاء فريق عامل رسمي يُعنى بالمضي قدماً بأعمال المؤتمر وتحديد أرضية مشتركة لعملية تفاوضية مقبلة، بما في ذلك إمكانية إنشاء أفرقة فرعية غير رسمية معنية بالجوانب الموضوعية من جدول الأعمال. ونعتقد أنه ينبغي التعامل مع هذه المبادرة بطريقة بناء ومرنة حتى لا يكون الأمر مجرد تكرار للمناقشات التي جرت في دورات سابقة. وعلى الرغم من أن نزع السلاح النووي هو سبب وجود هذا المحفل وسيظل كذلك، فإن الاضطلاع بهذه المهمة بروح من الابتكار قد يتيح الفرصة لإمكانية التفكير في مواضيع جديدة، على أساس توافق الآراء، من شأنها أن تؤدي إلى توسيع نطاق المواضيع المتعلقة بولاية تفاوضية محتملة للمؤتمر.

وقد حان الوقت أيضاً لتوسيع عضوية هذا المحفل وتحديث أساليب عمله وتبسيطها.

وثمة جانب آخر قد نضج إلى حد كبير - ويمكن توقع حدوث توافق في الآراء بشأنه إذا أبدت جميع الأطراف ما يلزم من الإرادة السياسية والمرونة وتحلت بروح بناءة - وهو إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وستتاح لجميع الدول فرصة إثارة شواغلها الأمنية أثناء عملية التفاوض، أياً كانت هذه الشواغل. وستتاح لنا هذا العام الفرصة لزيادة توطيد هذا العمل من خلال فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى الذي لا ينبغي النظر إلى عمله كنوع من ازدواجية الجهود، بل وسيلة لزيادة فرص نجاحنا.

وتعتقد إسبانيا أن هذه المعاهدة ينبغي أن تعالج على النحو الأمثل كلا من نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت الانتباه إلى اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦) الشهر الماضي، أثناء الرئاسة الإسبانية للجنة للقرار ١٥٤٠، كجزء من الجهد المشترك الذي يجب علينا جميعاً المشاركة فيه لمنع وصول الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول إلى أسلحة الدمار الشامل.

إن التصدي للتحدي المباشر المتمثل في التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية والتشجيع على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، أمران حاسمان لإثبات وجود استعداد قوي ورغبة في التطلع لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيكون ذلك جزءاً من المبادرات التي تعكس نهجاً تدريجياً يقوم على حسن النية إزاء تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وهو في نهاية المطاف الهدف النهائي الذي نسعى إليه جميعاً بموجب المعاهدة.

وبعد أن اختتمت إسبانيا مدة رئاستها للجنة ١٧١٨ المعنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تود أن تؤكد من جديد أن هذا البلد ملزم بالامتنال لجميع قرارات مجلس الأمن القائمة، وهي تدين الانتهاكات التي وقعت لتلك القرارات.

وفيما يخص التطورات المثيرة للقلق المتعلقة باستخدام أسلحة كيميائية في سوريا، نوكد ضرورة مواصلة العمل مع آلية التحقيق المشتركة بغية تحديد الجهات المسؤولة ومنع أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو احتمال تحويلها إلى جهات فاعلة من غير الدول.

إن إسبانيا، التي شغلت منصب رئيس لجنة ١٧٣٧ سابقاً وكانت الميسرة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشأن الحالة النووية الإيرانية، ترحب بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي على ثقة من استمرار حدوث تطورات إيجابية، على النحو المبين في تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أيار/مايو، ستتيح الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة لإعادة تأكيد اقتناعنا بأن هذا الصك لا يزال يشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وأود أن أكرر مرة أخرى أهمية خطة العمل لعام ٢٠١٠ التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء. وهي نقطة مرجعية ممتازة تحدد قائمة طموحة وطويلة من التوصيات بشأن كيفية تحقيق هذه الأهداف، التي ينبغي لنا جميعاً أن نسعى جاهدين لبلوغها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نعزز الثقة المتبادلة والشفافية بين جميع الوفود في هذا المؤتمر، الذي ينبغي أن يظل قائماً بوصفه محفلاً ذا قيمة عالية للحوار والتبادل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل إسبانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

ولدي طلبان إضافيان لأخذ الكلمة: من باكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان، السيد عثمان جادون.

**السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أهئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن نرحب بنهجكم التشاوري ونقدر عملكم النشط. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى دعم وفدنا وتعاون الكاملين.

ونرحب بجميع السفراء والممثلين الدائمين الجدد الذين انضموا إلى المؤتمر مؤخراً، من تركيا والهند والسنغال واليابان وبلجيكا وبلغاريا. ونعرب عن امتناننا للأمانة التي يرأسها السيد مايكل مولر، الأمين العام للمؤتمر، وموظفو مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بمن فيهم السيدة سليمان والسيد كالبوش وزملاؤهم الآخرون، الذين وضعوا جميع الترتيبات لدورة هذا العام. ونشكر ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح على حضوره إلى المؤتمر الأسبوع الماضي، ونشكر السيد مولر على إيصال رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر وعلى البيان الذي أدلى به.

السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يشكركم على الورقة غير الرسمية التي جرى تعميمها الأسبوع الماضي. ولقد اقترحتم بالفعل نهجاً مبتكراً وعملياً لهيكل عمل المؤتمر. حيث تنص الورقة على إمكانية إجراء مناقشات غير رسمية بشأن بنود جدول الأعمال الحالية، كما تتيح الفرصة للنظر في قضايا جديدة، على أساس توافق الآراء، من أجل إيجاد مخرج من المأزق الحالي.

وفي الماضي، أدى عدم الاتفاق على مسألة واحدة مثيرة للانقسام إلى منع المؤتمر من الاضطلاع بعمله الموضوعي المتعلق بجميع المسائل الأساسية الأخرى. كما حرم المؤتمر من فرصة مناقشة مسائل جديدة ذات أهمية مباشرة للسلم والأمن الدوليين، من قبيل الأمن السيبراني،

وأصناف جديدة من نظم الأسلحة المزعزعة للاستقرار، وأنظمة الأسلحة المستقلة الفتاكة، والإرهاب الكيميائي والبيولوجي، وغيرها.

سيدي الرئيس، نحن ندرس اقتراحكم بعناية ونسعى إلى الحصول على توجيهات من عاصمتنا. ونتطلع إلى حضور الاجتماع غير الرسمي المزمع عقده يوم الجمعة القادم لكي نحصل على فهم أفضل لهذا الاقتراح ومناقشته بدقة.

وتعلق باكستان أهمية كبيرة على أعمال مؤتمر نزع السلاح. إن المؤتمر، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح في العالم، هو جزء لا يتجزأ من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتكمن قوته وفعاليتها في تمثيله وشموله للجميع. وتشارك جميع الدول ذات الوزن العسكري بصورة متساوية في المؤتمر وتكون قادرة على حماية مصالحها الأمنية الحيوية بموجب قاعدة توافق الآراء. وهذه السمات ضرورية للغاية - أو بالأحرى لا غنى عنها - لأي محفل يتناول قضايا نزع السلاح والأمن.

لا شك أن جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح يحتاج إلى تنشيط. غير أن ذلك لن يتأتى بنبد المؤتمر بحثاً عن تقدم زائف في محافل غير تمثيلية، ولا ذاك ممكن بالسعي في المؤتمر وراء معاهدات غير منصفة تنطبق بشكل غير متناسب على دولة أو دولتين فقط. إنما التقدم الحقيقي ممكن بإرادة سياسية حقيقية من أجل التعاون على تحقيق أهداف السلم والأمن ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي بإنصاف ومن غير تمييز. وينبغي أن يكون الهدف الشامل الموجه لهذا العمل هو المبدأ الأساسي المتمثل في تحقيق الأمن لجميع الدول بالتساوي ومن دون نقصان.

إن باكستان مستعدة لتقديم الدعم الفعال لأي جهد يرمي إلى تحقيق هذه الغاية في المؤتمر. بيد أنه لا يمكن أن نتوقع من باكستان، ولا من أي دولة أخرى، أن تنضم إلى أي مسعى - داخل المؤتمر أم خارجه - يُضرب بمصالحها الأمنية المشروعة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيد جو يونغ - تشول.

**السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح هذا العام.

لقد أخذت الكلمة لممارسة حق الرد على بيانات أدلت بها وفود بعض البلدان الأوروبية، بما فيها مالطة، التي تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي وبلجيكا. وقد استمعت بعناية إلى تلك البيانات المليئة بالآراء والمزاعم المتحيزة، فأصبح من المشكوك فيه جداً ما إذا كانت تحتم حقاً بالسلم والأمن العالميين أم أنها تتجاهل الواقع عمداً من أجل الانحياز بدوافع سياسية.

من المعروف جداً أن بعض البلدان تحاول باستمرار اغتنام هذا المحفل لتصوير تدابير الدفاع عن النفس التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أنها انتهاك لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو تهديدات خطيرة للأمن العالمي. وكما أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مناسبات عديدة، تعرضت لتهديد نووي من قوة خارجية هي الولايات المتحدة. وعلى مدى أكثر من نصف قرن، اتبعت الولايات المتحدة سياسة عدائية تجاه

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتهديد النووي والابتزاز والضغط السياسي والعسكري المستمر وفرض العقوبات الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، تجري مناورات عسكرية سنوية مشتركة تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذريعة أنها روتينية ودفاعية في شبه الجزيرة الكورية منذ عدة عقود في تحد لتطلعات شعوب العالم المحبة للسلام ورغم التحذيرات القوية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ظل هذه الظروف، اختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طريق بناء قدرتها على الدفاع عن نفسها صوتاً لسيادتها كأمة في مواجهة السياسة الطائشة العدائية التي تنهجها الولايات المتحدة والتهديد النووي الذي تلوح به.

وكما أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بيانها الأخير، فإن تطوير القذائف التسيارية العابرة للقارات هو جزء من جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها على الدفاع عن النفس لمواجهة التهديدات النووية المتزايدة الآتية من الولايات المتحدة. وما دامت الولايات المتحدة تواصل التهديدات النووية والابتزاز، وطالما أنها لا توقف ألعابها الحربية النووية على عتبة بابنا، تحت ستار تنظيم حدث سنوي، ستتعمد قدراتنا على الدفاع عن النفس وقدرتنا على شن ضربة جوية وقائية - محورها القوات المسلحة النووية.

وإذا كان بعض البلدان الأوروبية مهتماً حقاً بالسلام والأمن الدوليين، فعلى هذه البلدان أولاً أن تفهم بوضوح السبب الرئيسي وراء تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية. ويجدر بالدول الأوروبية أن تطالب الولايات المتحدة بالكف عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي هي السبب الجذري لتصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

سيدي الرئيس، أود أن أنتقل الآن إلى الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأن العديد من مندوبي البلدان الأوروبية ذكروا أن تدابير الدفاع عن النفس التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل انتهاكاً لهذه القرارات. ففي العام الماضي، اختلقت الولايات المتحدة مرة أخرى قراراً آخر بشأن العقوبات مسيئةً في ذلك استخدام تفويض مجلس الأمن ومتهمةً تدابير الدفاع عن النفس التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإن القرار - الذي لم يسبق له مثيل في العدوانية وعدم الشرعية - ليس له أساس قانوني يبرره. فإذا كان لا بد من التشكيك في إمكانية الحصول على أسلحة نووية، فإن الولايات المتحدة، الدولة الأولى في العالم التي تمتلك سلاحاً نووياً، هي من يجب لومها. وإذا كانت لمجلس الأمن ولاية منع أي بلد من إجراء تجارب نووية، فلماذا لدينا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؟

إن حصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأسلحة النووية خيار لا مفر منه للدفاع عن النفس، لأن الولايات المتحدة عينت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جزءاً من محور الشر وهدفاً لضربة نووية وقائية توجهها الولايات المتحدة. وقد صعدت باستمرار التحركات العدوانية والتهديدات النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإدخال مختلف أنواع الأجهزة الحربية النووية الفتاكة إلى كوريا الجنوبية. وإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تندد بشدة بجميع القرارات المتخذة ضدها وترفضها، فهي نتاج أغراض سياسية شريرة لقوة عظمى معينة في انتهاك صارخ للحقوق المستقلة والحق في التنمية والحق في وجود دولة ذات سيادة.

إن هذه الوثائق ليست سوى وثائق إجرامية خالية من كل حياد وشرعية وأخلاق. ولذلك، أرسل الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة في نيويورك

في العام الماضي رسالة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة يستوضح فيها الأسس القانونية لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تجاربها النووية، وإطلاق السواتل للأغراض السلمية. فتساءل في الرسالة عما إذا كانت هناك أية مادة في القانون الدولي تنص على أن التجارب النووية والسواتل وإطلاق الصواريخ الباليستية مما يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. غير أن الأمانة العامة للأمم المتحدة اكتفت في ردها الأخير بذكر المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة دون الرد على السؤال المطروح ولو بكلمة واحدة. وإذا كان أي اختبار نووي أو إطلاق سواتل أو صواريخ بالستية يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كان على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يشكك في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان بسبب ما قامت به من تجارب نووية لأزيد من ٢٠٠٠ مرة، وما دأبت عليه من عمليات إطلاق السواتل والصواريخ الباليستية. وهذا يبرهن بوضوح على أن المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة ليست لها صلة بالتجارب النووية أو إطلاق السواتل. إن اختلاق قرار غير مشروع يهدف إلى فرض الجزاءات والحصار ليس سوى عمل ضد الإنسانية ويهدد بشكل خطير حق شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوجود وتنميته السلمية. وإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعترف قط بهذه القرارات غير المعقولة وترفض جميع القرارات المتخذة ضد البلد، بما فيها القرار الأخير.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعاونها الوثيق مع مختلف الدول في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى لمعارضة ورفض كل أنواع الهيمنة والممارسات التعسفية وتطبيق المعايير المزدوجة، بما في ذلك الابتزاز غير المبرر وغير القانوني من أجل فرض الجزاءات والضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأخيراً، تلتزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمضي قدماً في أعمال المؤتمر، وأؤكد لكم دعمي الكامل ومساهماتي البناءة في تحقيق نتائج أفضل لأنشطة المؤتمر هذا العام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. لدي طلبان إضافيان بشأن الكلمة: من جمهورية كوريا ومن الولايات المتحدة. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا، السفير كيم إن - تشول.

**السيد كيم إن - تشول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أن أدلي بنقطين. النقطة الأولى هي من باب اللياقة. أما النقطة الثانية التي سأبديها، للأسف، فقد تناول النقطة الأولى في هذه اللحظة.

أولاً وقبل كل شيء، نهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام، ونقدر جهودكم لبدء دورة هذا العام باقتراح جيد نأمل أن يحظى في النهاية بدعم جميع أعضاء المؤتمر. وأود أيضاً أن أرحب بزملائنا الجدد من بلجيكا وبلغاريا وتركيا والسنغال والهند واليابان؛ ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق معهم، ومع فرقهم كما هو الحال دائماً. ثالثاً، سأكون مقصراً إن لم أشير إلى تقديرنا الشديد لتعاون جميع الأعضاء في المؤتمر وفي الأمم المتحدة على تسيير الرئاسة الأخيرة للمؤتمر، التي توليناها، بما في ذلك في جميع مراحل العمليات الجارية في اللجنة الأولى والجمعية العامة.

أما نقطي الثانية فلها صلة بالبيان الطويل الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود أن أسأله - من خلالكم، سيدي الرئيس - إن كان هناك شيء ما خطأً،

أو غير صحيح أو غير واقعي فيما قاله زملاؤنا اليوم عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلمجرد ذكر الحقائق، انتهكت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمعدل يزيد على مرتين في الشهر، في العام الماضي وحده. وفيما يتعلق بمنطقهم العبثي بشأن قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، أعتقد أنه يبين بوضوح أنهم يريدون أكل الكعكة والاحتفاظ بها في آن واحد. أريد أن أقول لهم - من خلالكم، سيدي الرئيس - إن عليهم الاختيار بين اثنين: الاحتفاظ بالكعكة أو أكلها، والتوقف عن الإغراق في المنطق العبثي في قاعات الأمم المتحدة. وإن ما يثير الأسف والجزع هو أنه في الوقت الذي أكد فيه الأمين العام، عبر رسالة الفيديو التي عُرضت في الأسبوع الماضي هنا في هذه القاعة، على ضرورة تعزيز الأمن عن طريق العمل السلمي، فإن ما ذكره ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتو هو تكرار لروايتهم التي تتعارض بشكل واضح تماماً مع رسالة الأمين العام هذه. لا أحد يعطيهم أي مصداقية، ولا حتى قدر ضئيل من المصداقية.

لذلك، نطالب مرة أخرى - وفوراً - بتفكيك كامل بشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وأود أن أوضح، مرة أخرى أن المجتمع الدولي سيقف متحداً إلى أن يأتي ذلك اليوم، كما يتبين ذلك من خلال بيانات الكثير من الأعضاء هنا في هذه القاعة اليوم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة، السفير روبرت وود.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، حيث إن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم التزام وفد بلدي بالعمل معكم لدى اضطلاعكم بواجباتكم بصفتكم الرئيس.

سيدي الرئيس، آخذ الكلمة للرد على الملاحظات التي أبدتها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما قلت أنا وكثيرون آخرون في هذه القاعة من قبل، على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكف عن خطابها العدائي؛ وعليها أن تكف عن سلوكها الاستفزازي؛ وعليها أن تمتثل التزاماتها الدولية.

واسمحوا لي أيضاً أن أذكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن جمهورية كوريا واليابان التزام ثابت.

وثمة نقطة أخيرة لتذكير ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: إن الولايات المتحدة لا تعترف بكوريا الشمالية دولةً حائزةً للأسلحة النووية ولن تعترف بها كذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. والآن لدي طلب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الكلمة. لكم الكلمة سيدي.

**السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، آخذ الكلمة مرة أخرى للرد على الملاحظات التي أدلت بها كوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

أولاً وقبل كل شيء، من المخيب للآمال والمؤسف حقاً أن يتخذ وفد كوريا الجنوبية مؤتمر نزع السلاح منبراً تلقى فيه باللوم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأنها اتخذت تدبيراً عادلاً للدفاع عن نفسها وأن يفرض هذا الوفد المواجهة في هذا المحفل. فقد أوضحنا بالفعل في مناسبات كثيرة أن الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس موجهاً إلى الإضرار بأبناء البلد بل لحماية السلم في شبه الجزيرة الكورية وأمن المنطقة من سيناريو الحرب النووية الأمريكية. ولذلك، ينبغي لكوريا الجنوبية أن تمتنع عن القيام بأعمال غير لائقة ضد مواطنيها، وعن اتباعها الأعمى لسياسة الولايات المتحدة المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أي عليها أن توقف المناورات العسكرية المشتركة التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتعاون مع قوات أجنبية.

وأود أن أبدي نقطة واضحة جداً حتى تتبين لكم بشكل جلي التطورات الراهنة في شبه الجزيرة الكورية. إن القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية نابعة من سياسة الولايات المتحدة العدوانية الراسخة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأود أن أرد على الملاحظات التي أدلى بها مندوب كوريا الجنوبية. كوريا الجنوبية ليست في وضع يمكنها من اتخاذ أي قرار أو ممارسة الحق في قيادة العمليات في زمن الحرب. لذلك، سيكون من الأفضل بكثير أن يسوى شعبنا الكوري هذه المسألة الداخلية بنفسه. وعلى كوريا الجنوبية بالامتناع عن مطالبة الآخرين بإجراء مشترك ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتحريض على عدم الثقة والمواجهة.

لا أود أن أتطرق إلى تفاصيل ما ذكرته من قبل، ولكن الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية تماماً عن دفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إنتاج رادع نووي، لأنها ما لبثت تستमित في مناصبتها العداوة لجمهورية كوريا الشعبية على مدى عقود من الزمن، وتتدخل في سيادتها وحقوقها الحيوية.

ولذلك يتعين على الولايات المتحدة أن تتوقف عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تتخلى عنها بغية وقف تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - مهما قاله الآخرون - تعزيز قدرتها على الدفاع عن نفسها متحدياً في ذلك التهديد النووي والابتزاز المستمرين من جانب الولايات المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثل الصين، السيد جي هاوجون.

**السيد جي هاوجون (الصين) (تكلم بالصينية):** سيدي الرئيس، ليس للصين أي رغبة في المشاركة في النزاع الذي نشأ للتو. وإن الصين، باعتبارها جارة مباشرة، تأمل بشدة في صون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وتعارض الصين بشدة أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة المتوترة هناك كما تعارض اختلاق أي مشكلة من جانب أي طرف على عتبة بابنا. وإننا نناشد جميع الأطراف أن تحافظ على الهدوء بغية تهيئة الظروف اللازمة، بالوسائل الدبلوماسية، لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في شمال شرقي آسيا.

وبوصفنا قوة عظمى مسؤولة وعضواً في مجلس الأمن، فإننا نرى أن قرارات مجلس الأمن ينبغي احترامها وتنفيذها. وبغض النظر عن البلد أو المنطقة التي توجه إليها، وبغض النظر عن السنة التي اعتمدت فيها، ينبغي احترام هذه القرارات وتنفيذها. لذا تعارض الصين بحزم استخدام معايير مزدوجة أو متعددة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن من جانب أي بلد. كما تعارض الصين بحزم أي بلد يدعو جهاراً إلى وجوب الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار، من جهة، بينما يتخذ من جهة أخرى مبادرات تقوض في الواقع الحصن الكبير لعدم الانتشار الدولي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الصين على بيانه. ويبدو أننا استنفدنا قائمة المتكلمين في الوقت الراهن. وسأطلب مع ذلك، إذا كان أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة. ولا يبدو أن الأمر كذلك.

وكما ذكرت في الأسبوع الماضي، سأعقد جلسة عامة غير رسمية يوم الجمعة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠، في قاعة الاجتماعات VII في المبنى A. وستبعث الأمانة رسالة تذكيرية بالبريد الإلكتروني.

وقد طلب وفد الاتحاد الروسي من الرئاسة أن تساعد في تنظيم اجتماع غير رسمي على هامش المؤتمر بشأن وضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ولذلك أدعوكم إلى تسجيل موعد عقد اجتماع غير رسمي في شكل حدث جانبي يوم الخميس، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠، بشأن هذا الموضوع بناء على طلب وفد الاتحاد الروسي. وسترسل الأمانة مزيداً من المعلومات في الوقت المناسب.

وأود الآن أن أطلب إلى الأمانة أن تشاظرنا بعض المعلومات التنظيمية.

**السيد كالبوش (أمين مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس. أصحاب السعادة، المندوبين، كما ذكر الرئيس، صدرت الوثيقة CD/2085 التي تتضمن جدول الأعمال، وهي متاحة في صناديق البريد الخاصة بكم. كما أصدرنا وثيقتين أخريين: CD/2084 و CD/2086.

وأود أن أشكر جميع الوفود التي قدمت مذكراتها الشفوية التي تحدد أعضاء وفدها؛ ويرجى من الدول التي لم تقم بذلك بعد أن تقدم مذكراتها إلى الأمانة في أقرب وقت ممكن.

واتصلنا أيضاً بالوفود لاستعراض المعلومات المتاحة في النسخة المطبوعة من الدليل. ونشكر الوفود التي قدمت لنا ردودها؛ وبالنسبة إلى الوفود التي لم تفعل ذلك بعد، سنكون ممنين جداً لتلقي الرد قبل نهاية الأعمال غداً، حتى تتمكن من إرسال الدليل الأصفر للطباعة.

أيضاً، قمنا بتحميل عدة وثائق إلى الموقع، وأحدثنا لكم رابطاً يسمح بإنشاء تنبيهات البريد الإلكتروني حتى يتسنى لكم الاطلاع على الجديد في موقعنا على الانترنت.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمانة على تقاسم تلك المعلومات. واسمحوا لي أن أبلغكم بأن جلستنا العامة الرسمية القادمة ستعقد يوم الثلاثاء ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠، في قاعة المجلس. وبذلك تنتهي أعمالنا لهذا اليوم. رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.